اتجاهات

وثيقة مجلس 1921 (للتذكرة)

تولى الشيخ أحمد الجابر الصباح إمارة الكويت عقب وفاة الشيخ سالم المبارك، ولما كان عهد الشيخ سالم كله حروبا، وعدم استقرار، فقد تقدم عدد من وجهاء البلاد بمطلب شعبي، لإنشاء مجلس للشورى، يشترك فيه المواطنون في إدارة شؤون البلاد، ووجه الخطاب التالي الى سمو الأمير المرشح للحكم. (من تاريخ الكويت . الشملان).

بسم الله، نحن الواضعين أسماءنا بهذه الورقة، قد اتفقنا واتحدنا على عهد الله وميثاقه، بإجراء البنود الآتية:

- أولا: إصلاح بيت الصباح كيلا يجري بينهم خلاف في تعيين الحاكم.
- ثانيا: إن المرشحين لهذا الأمر هم الشيخ أحمد الجابر، والشيخ حمد المبارك، والشيخ عبدالله السالم.
- ثالثا: إذا اتفق رأي الجماعة على تعيين أي شخص من الثلاثة، يرفع الأمر الى الحكومة للتصديق عليه.
- رابعا: المعين المذكور يكون بصفة رئيس مجلس الشورى.
- خامسا: ينتخب من آل صباح والأهالي عدد معلوم لإدارة شؤون البلاد على أساس العدل والإنصاف.

التوقيع:

محمد بن شملان، مبارك بن حمد بورسلي، جاسم بن محمد بن أحمد، عبدالرحمن بن حسين العسعوسي، صالح بن أحمد النهام، ناصر بن إبراهيم، عبدالله بن زايد، سالم بن علي بوقماز.

وقد رحب حاكم البلاد في الحال، وتأسس أول مجلس للشورى في ابريل عام 1921، ولم يكن للمجلس فترة زمنية محددة، كما ان اعضاءه جاؤوا بالتزكية، وليس هناك ناخبون يتعقبونهم، كما ان هدوء الحال ولاسيما السياسية جعلت الاعضاء ينصرفون الى خلافات شخصية، ادت الى هذه وتلك الى تسلسل اعضاء المجلس الواحد تلو الآخر، وانتهى المجلس الذي كان يضم 12 عضوا، وكانت اهم اعماله انشاء المجلس البلدي 1934 ومجلس المعارف سنة 1936، وتأسيس دائرة الصحة، ومع الخلاف تمت هذه الانجازات 1939 (مختصر تاريخ الكويت . راشد الفرحان) وانظر السعيدان (2 / 830 - 831).

أقول، ما أشبه الليلة بالبارحة، فقد تتشابه الحوادث بعد مرور أزمان وأزمان! ولنا في هذه الوثيقة . فقرتها الأولى: اصلاح بيت الصباح، فهذا بيت الصباح اليوم قد وصلت اخباره الى القاصي والداني، ونزلت الى الشارع من كثرة الخلافات وعدم استقراره او بعضه، فما يراه المواطن ويسمعه على عكس ما يتكتم عنه، حيث النفوس قد شحنت، ولم تعد كالأمس، حيث كان يغلب على الأوضاع آنذاك الاستقرار.

والملاحظ في هذه الوثيقة كذلك أن مجموعة الرجال التي كتبتها كانت ارادتهم النصح لله ولدينه ورسوله، ثم للوطن، ولم يكن واحد منهم ضمن مجلس الشورى الذي تأسس بعد ذلك، دلالة على حرصهم على خير البلاد والعباد، وعلى أنفسهم والنفس معروفة تعشق هواها، وتحب أن تكون في الأماكن المتقدمة وحظوظها!

لم يكن فشل المجلس (كما يقول الاستاذ راشد الفرحان) تدخل الحكومة، وانما خلافات الاعضاء فيما بينهم.

الشعور العام اليوم ان البلد في تدهور سياسي، اقتصادي، تعليمي.. ومحاولة دغدغة أهل المصالح للحكومة أن كل شيء على ما يرام، فهذه نصيحة مفتر لا يحب الكويت ولا أهلها، بل لا يخاف الله في الجميع! وللجميع أقول إنه في الوقت سعة اليوم، ولا بد من تدارك الأمر قبل أن نغرق جميعنا، فلا بد أن ينهض الوجهاء، أهل الشأن، كبار الأسرة الصباحية للنصح وإبداء الرأي، كما فعل ذلك الأولون. والله المستعان.

محمد بن إبراهيم الشيباني
Shaibani@makhtutat.org

من يبوق ديزل الكويت..؟

850 مليون دولار خسائر الكويت من جراء تهريب الوقود المحلي، من ديزل وغيره، في سنة واحدة فقط، يعني اضعاف الـ 25 مليون دينار التي قلبت الدنيا بفضيحة حسابات النواب، تكررت عمليات التهريب وشركات النفط عاجزة عن وقفها او حتى محاسبة المتسببين بهذا الهدر لمورد الدولة الاول..

شركة النفط شكلت لجنة قبل شهرين وما زلنا في انتظار نهاية اعمالها لنطلع على نتيجة التحقيق، ونأمل الا تتكرر سوالف النفط في طمطمة الموضوع والاستجابة لنداء شبكات المصالح المتغلغلة في هذا القطاع الغائب فعلا عن الرقابة وتعتريه الكثير من الالغاز داخليا وخارجيا..

وزارة التجارة شكلت لجنة ايضا من جهات مختلفة لدراسة هذه القضية الغريبة ولم تصدر تقريرها الذي ينتظره الناس لمعرفة حجم التسيب في هذا القطاع الحساس والمرفق المهم للدولة، ولا ادري حجم البلادة القاتلة عند المسؤولين ليتساهلوا في سرقة بهذا الشكل في سنة واحدة فقط. ونتساءل كيف مرت الامور من قبل مع ديزل وبنزين الكويت وكم هي خسارة الدولة في السنوات الماضية..؟

هل يعقل ان تتم سرقة الوقود بملايين الليترات من الدولة وتهريبه؟ هل هي بهذه السهولة وكأنها سرقة «بطول صحة» من فرع جمعية؟ اين انظمة الرقابة والتفتيش؟ اين رقابة الجودة والمعايير العالمية للتصنيع؟ اين قنوات الضبط والربط في المنشآت النفطية المختلفة؟ هل تفلت محطات الوقود الخاصة من رقابة المؤسسة النفطية، وهذه مصيبة، ام هناك تواطؤ وتهاون من اطراف مسؤولة؟ ستكون هذه مصيبة اعظم ..!

منافذ الكويت محدودة برا وبحريا، وطبعا يستحيل تخيل ان التهريب يتم بالطائرات، فهذا لا يحصل حتى في الافلام الهندية، اذاً اين دور الجمارك والمفتشين؟ كيف تمرر شحنات هائلة من الوقود بلا حسيب ولا رقيب؟ وهل صحيح ان الجمارك نبهت الى وجود هذه العمليات لمؤسسات حكومية لكنها تغافلت عن القيام بدورها وايقاف هذه السرقة العالمية..؟

ان كارثة سرقة الوقود وتهريبه كافية للاطاحة بالمسؤولين عنها، هذا اذا استطاعت شركة النفط ولجنة التجارة تحديد مكامن الخلل والجهات المسؤولة عن ذلك، وهو امر واجب القضاء عليه لحماية مصدر الدولة الاول.. «ماي ملوث، هواء موبوء، وديزل مبيوق، باقي بس يخطفون الكويتيين وتكمل»!.. والله الحافظ.

وليد عبدالله الغانم
twitter@waleedalghanim

جرة قلم

.. ومنّا إلى كويتيّي سنة أولى سلف!

القرار التاريخي الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين عبدالله بن عبدالعزيز، عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة، هو قرار، كما يقول أهل القانون، كاشف، وليس مقرراً.. فالقرار أنصف المرأة بإعطائها حقها السليب منذ عقود.. وليس في ذلك عيب أو منقصة، فكل الدول الحديثة تدرجت بإعطاء المرأة حقوقها السياسية، بما فيها الدول الغربية الليبرالية، وآخر من أعطى المرأة حقها السياسي دول الاتحاد السويسري، مع أن الديموقراطية تعم ربوع تلك الدولة مما يزيد على قرن من الزمان.. الكويت فيها مجالس منتخبة ودستور، ولم تدخل المرأة الميدان السياسي في الانتخابات إلا مؤخراً، منذ انتخابات 2006.. وبعد معارضة شديدة من المنتمين الى العقيدة السلفية في الكويت، عندما جرى التصويت على تعديل قانون الانتخابات الكويتي، بإزالة صفة الذكورة من صفة الناخب والمرشح، وظل السلف يعارضون دخول المرأة ويقاطعون حلفها لليمين القانونية كوزيرة وناخبة ونائبة حتى الآن، مع أنهم الأكثر استفادة من الأصوات النسائية في مفارقة مضحكة مبكية، كأحوالنا المايلة من جراء تسيد أمثال فكر هؤلاء في حياتنا السياسية.

* * *

قرار العاهل السعودي انضمام المرأة السعودية الى مجلس الشورى ودخولها في انتخابات المجالس البلدية، كما تبين فيما بعد من حيثياته، انه صدر مستنداً إلى قرار واضح وصريح لفتوى هيئة كبار العلماء السعودية، وهي هيئة سلفية قلباً وقالباً.. وهو ما يثير الإعجاب والدهشة في آن واحد! لأن إخواننا في الكويت الذين يعتبرون تلامذة سنة أولى لدى هيئة كبار علماء السعودية السلفية، لهم رأي مخالف لهذه الهيئة الرفيعة المستوى! وهذا هو خطأنا في الكويت، كما يقول أحد الأصدقاء.

* * *

قصيدة طريفة بالعامية نشرها الزميل عبدالعزيز السويد في جريدة «الحياة» اللندنية، يعتذر فيها الشاعر من صديقه حمود الذي رشح نفسه للانتخابات البلدية، لكن الشاعر يفضل إحدى المرشحات عليه بالقول:

«يا حمود سامحني وأنا أخوك يا حمود
ما أقدر أرشحك وأترك تهاني
غالي يا بوخالد ولكن لك حدود
ما بغاك تزعل حط نفسك مكاني
لو شفتها يا حمود وعيونها السود
تقول يا ربي وشي اللي بلاني
أبغي أصوت وأرجع أصوت بزود
يمكن يحسبونه لها صوت ثاني

«انتهى وسلامتكم وتعيشون».

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

علي أحمد البغلي
Alialbaghli@homail.com